تداول المعلومات وكفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية

إعـداد

د . منال عبد الستار فهمى

استاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى

٢٠١٧

أولا : مدخل إلى مشكلة الدراسة :

الشفافية تلعب دورا لا غنى عنه في عملية التنمية والتحول الديمقراطي ، والتي تدور حول حق المواطنين فى المعرفة فهى من ضروريات الديمقراطية لأنها تخلق فرص متكافئة للمواطنين في الحصول على المعلومات وأيضا المساواة في الحصول على الفرص ، وتبادل المعلومات هو عنصر حيوي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول ، ويتطلب تعزيز الديمقراطية إطارا تنظيميا مفتوحاً ونزيهاً مع الأدوار والمسؤوليات المسندة بوضوح لكل من القطاعين الحكومى وغير الحكومى (١).

وتتطلب الشفافية ان تكون المعلومات في متناول المواطنين على أساس منتظم على حد سواء لتوسيع شبكة المشاركة من خلال المراقبة المستمرة والحد من الفساد عن زيادة المساءلة. (2)

وهو ما يطلق عليه حرية تداول المعلومات والتى تشير الى عملية تدفق المعلومات من مصادرها الاساسية الى المستخدمين النهائيين لها (3).

وتعتبر حرية المعلومات أداة لا غنى عنها لتقديم الدعم للحكم الرشيد ، حيث ينظر البنك الدولى اليه على انه "ممارسة السلطة بطرق تحترم سلامة وحقوق واحتياجات الجميع داخل الدولة "، وبهذا فهو يرتكز على محورين أساسيين هما : المساواة والمساءلة ، فالمساواة تعنى أن تكون معاملة الحكومة لمواطنيها يجب أن يكون قائما على العدالة في تطبيق القانون دون أي تمييز والإنصاف في توزيع السلع والخدمات العامة. أما غيما يتعلق بالمسائلة فهى تنبع من إضفاء الشفافية على الجمهور عن طريق تفويض السلطة ، وكذلك إتاحة المعلومات بشكل حر ومباشر على حد سواء (4).

وقد تم الاعتراف بالحق في المعلومات كحق أساسي للمواطنين منذ فترة طويلة ، وانطلاقا من هذا الحق يمكن أن تتدفق غيرها من حقوق الإنسان الأساسية ، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه حر حقا إلا إذا كان لديه القدرة على منح مواطنيه الحق فى الوصول إلى المعلومات فمن خلال ممارسة هذا الحق يتمكن المواطنين من المشاركة في الحكم ، سواء كان يسمى "حرية المعلومات " كما هو الحال في معظم البلدان أو "الحق في المعلومات " فمن واجب الحكومات اصدار العديد القوانين التى تضمن الحق فى الحصول على المعلومات لمواطنيها وتأكيدا لمبدأ الشفافية (5) .

حق الحصول على المعلومات هو حق إنساني فريد من نوعه ، وقد تم الاعتراف به باعتباره حقا أساسيا فى قوانين حقوق الإنسان الدولية والإقليمية حيث اكدت عليه المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن لكل إنسان الحق في حرية التعبير ، هذه الحرية هى حق التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع ، بغض النظر عن الوسيلة ، سواء بالقول أو الكتابة أو مطبوعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. (6)

وقد عُنى الدستور المصرى (٢٠١٤) بقضية حرية تداول المعلومات حيث جاء فى المادة (٦٨) من الدستور " المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب ، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها وقواعد إيداعها ، والتظلم من رفض إعطائها وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية ، كما يحدد القانون عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدا ، وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية وحمايتها وتأمينها من التلف او الضياع ً وترميمها و رقمنتها ، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة ، وفقا للقانون ". وهو ما أسس قواعد الاطار التشريعى لضمان الحق فى تداول المعلومات والذى يستتبعه اصدار القوانين والتشريعات المنظمة لهذا الحق .

إن حرية تداول المعلومات تضمن حق الناس فى التعرف على أغراض الحكومة والحصول على معلومات عن الإجراءات والخطط والسياسات التي تتخذها فهو آلية لتمكين الناس عن طريق التعليم والمعرفة ، حتى يتمكنوا من الرقابة على الحكومات وتحسين حياتهم فيما يتعلق بالصحة والسلامة ، والرعاية الاجتماعية ، والاهتمامات الاقتصادية و البيئية وغيرها من المجالات (٧) .

لذا وجب على الحكومات تخزين وتنظيم المعلومات بطريقة تجعلها في متناول مواطنيها ، لتوفير المعلومات بشكل استباقي والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات ، ولا يجب أن تحجب المعلومات إلا فى حالة وجود مصلحة عامة للقيام بذلك (8) .

وعلى الجانب الأخر يمثل البحث فى الخدمة الاجتماعية الدعامة الاساسية التى تستند عليها المهنة فى اثراء معارفها النظرية وتطوير نماذج ونظريات وأساليب الممارسة المهنية وتقييم عائدات التدخل المهنى ، حيث ان الخدمة الاجتماعية كمهنة لا يمكن ان تمارس بفاعلية فى المؤسسات المختلفة إلا إذا اعتمدت فى إجراءاتها التنفيذية على البحث العلمى وفوائده (٩).

وهكذا يمكن القول ان افتقاد الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية للبحوث الاجتماعية او عدم استفادتها من عائدها يقف عثرة امام تطوير اساليب الممارسة المهنية والأسس النظرية التى ترتكز عليها ، الامر الذى يؤدى الى ضعف فعالياتها فى مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعى والإسهام فى تحقيق الاهداف المجتمعية .

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اجراء بحوث علمية فى مجالات الخدمة الاجتماعية وقضاياها المختلفة بدرجة عالية من الكفاءة والجودة مما يستقيم معه اليقين بنتائجها ومخرجاتها المعرفية .

وهنا نؤكد ان الباحث لا يمكنه الوصول ببحثه الى مستوى البحث الجيد وإنجاز عملية البحث بكفاءة إلا إذا توفر له كم هائل من المعلومات على اختلاف انواعها و التى تشكل الدعامات الاساسية لبناء وتصميم بحثه ، والتى يمكن ان يحصل عليها من مصادرها الاساسية سواء من ينتج هذه المعلومات او من ينشرها او من يملكها ، ويشترط حداثة المعلومات بحيث تعبر تعبيرا صادقا عن حجم الواقع

الفعلى وتؤكد على الحاجة الملحة لدراسة موضوع الدراسة وفقا لمدى الانتشار وان تكون المعلومات من مصادرها الاصلية (١٠) .

الامر الذى يثير قضية هامة وخاصة فى المجتمعات التى بدأت طريقها بخطوات متحفظة نحو الديمقراطية ولم تؤسس بعد - أو فى طريقها لتأسيس - القواعد التشريعية التى تضمن الحريات الاساسية لمواطنيها كحرية التعبير وحرية تداول المعلومات كحقوق اساسية من حقوق الانسان كفلتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية .

ألا وهى إلى اى مدى تتأثر عمليات البحث الاجتماعى بصفة عامة والبحث فى الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة بحرية تداول المعلومات فى المجتمع المصرى والعراقيل التى تضعها المؤسسات مالكة المعلومات امام الباحثين للحصول عليها ، ودرجة هذا التأثير على كفاءة وجودة عملية البحث ذاتها ، لما للمعلومات من اهمية بالغة فى إنجاز البحوث فى الخدمة الاجتماعية وسلامة اجراءاتها .

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة قضية تداول المعلومات والحق فى الوصول اليها مما يضمن الحق فى المعرفة حيث ، أوضحت دراسة (فيدان عمر مسلم ٢٠٠٠) (١١) ، انه لا توجد سياسة واضحة لتداول المعلومات بمكتبات جامعة القاهرة تضمن الاستخدام العادل للمعلومات وضمان حق الملكية الفكرية مع عدم وعى المكتبيين بقانون حق المؤلف ، وأكدت الدراسة على حق المستفيد فى استخدام مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة للأغراض التعليمية والبحثية دون الاغراض التجارية أو الربحية .

أما دراسة (ميمزا Mzi Memeza ، ٢٠٠٥) (١٢) ، فقد اكدت على ان اهم نقاط الضعف فى قوانين تداول المعلومات بالدول النامية تتمثل فى مشكلة رفض أو حجب المعلومات والتى يمكن التعامل معها من خلال إصدار تشريع ينص على حتمية الوصول الى المعلومات ، وتدريب وتوجيه الإدارة الحكومية المسئولة عن تقديم المعلومات ، وكذلك العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية في تثقيف الجمهور حول الحق في الحصول على المعلومات .

وهو ايضا ما اشارت اليه دراسة (زيهو Xiaohua Zhu ، ٢٠١١) (١٣) ، من ضرورة وضع سياسة للمعلومات تتضمن تشريعات تعزز الوصول الى المعلومات وتميز حقوق الوصول الى مختلف انواع المعلومات القانونية والتجارية والصحية والمالية ، وغيرها وطرق الوصول الى المعلومات الكترونيا او غير الكترونيا والترتيبات النقدية فى المقابل .

وتتفق دراسة (مارى أرنولد Marie Arnold,2007)(١٤) ، مع ما سبق من ضرورة وضع سياسة وطنية للمعلومات لمعالجة وتحقيق التوازن بين حقيقتين هما القيم التكنوقراطية والرأسمالية للعولمة والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية التنموية داخل البلاد ، كل من هذه الحقائق هي ذات الصلة يجب تناولها في سياسة وطنية للمعلومات .

فى حين ركزت دراسة (الهلالات Alhalalat 2005) (١٥)، على المشكلات التى تتعلق باستخدام وتدفق المعلومات بالمنظمات الافتراضية والتى تتمثل فى وجود نقص في تبادل المعلومات ، وسوء فهم الاحتياجات من المعلومات ، ومعدلات منخفضة من الوصول إلى المعلومات على الانترنت ، ويمكن التوصل إلى حلول لتلك المشكلات من خلال فهم الاحتياجات من المعلومات ، وتطوير السياسة الإعلامية ، والتدريب ، ورفع سرعة الاتصال بالإنترنت ، وذلك باستخدام نظم متطورة لتبادل المعلومات ، وترتيب وصول أكثر انفتاحا على المعلومات.

وقد اضافت دراسة (شروف Shroff ، ٢٠٠٩)(١٦)، بعدا اخر لتداول المعلومات وهو اهمية الحفاظ على امن المعلومات من خلال استخدام أنظمة ثابتة للسيطرة على تدفق المعلومات المباشرة وغير المباشرة على أساس لغة البرمجة بشكل جيد مما يحقق العديد من المزايا في الدقة والقدرة على دعم سياسات واضحة بشكل حيوي .

وقد اكدت دراسة (جين Jin, ٢٠٠٨)(١٧)، على ان بناء الحكومة الالكترونية يسهم بفعالية فى تبادل المعلومات الخاصة بالمجالات الاجتماعية وذلك من خلال بناء نظام مركزى لدمج وربط عمليات تدفق المعلومات ووضع نظام لأمن المعلومات وذلك لتحقيق أقصى عائد من تقاسم المعلومات مع المشروعات الاجتماعية كالضمان الاجتماعى ومشروع العمل ..

اما دراسة (توماس Thomas، ٢٠٠٧)(١٨)، فقد خلصت الى ان المشروعات الناجحة غالبا ما تنفق المزيد من الوقت وتستخدم المزيد من الموارد في عملية التخطيط ودراسة الجدوى ، ويتوقف نجاحها على مدى تدفق المعلومات الخاصة بكل نشاط وتؤكد الدراسة على ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية خلال عملية التخطيط لتحسين تدفق المعلومات وزيادة احتمالات نجاح المشروع .

وفى سبيل الاعتراف بالحق فى الوصول الى المعلومات تؤكد دراسة (كازميرسك Kazmierski,2008)(١٩) على الاعتراف بالحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية فى كندا كحق دستورى هو جزء من مبدأ الديمقراطية ويمكن حماية الوصول إلى المعلومات بثلاثة طرق هى التفسير القانوني ، التنظيم والتقدير الإداري ، إبطال التشريع في ظروف استثنائية .

وقد انتهت دراسة (آن Ann, 2009) (٢٠) ،الى وضع أربعة تصورات تستخدم لتعزيز الوصول إلى المعلومات الحكومية كحق من حقوق الإنسان وضع تصور لحرية التعبير ، التي تستند إلى حق الحصول على المعلومات و الحق في حرية التعبير ووضع تصور المعلومات والخصوصية ، والتي تستند إلى حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالحق في الخصوصية ؛ و تصور لإطار الكترونى يربط بين حقوق المعلومات والحق في بيئة صحية ؛ ووضع تصور الحق في الحقيقة ، والتي تستند إلى حق الحصول على المعلومات و الحقوق الفردية والمجتمعية لمعرفة انتهاكات حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لوضع الدول العربية فى حماية الحق فى الوصول الى المعلومات فقد اكدت دراسة (عمر سليمان نصر الله ٢٠١٢)(٢١)، ان جميع الدول العربية ليس لها تشريعات تضمن الحق فى الوصول الى المعلومات باستثناء المملكة الاردنية ، وهناك تحديات فى التطبيق منها عدم الوعى بدرجة الشفافية

الممنوحة للإفراد ومنظمات المجتمع المدنى وعدم وجود التنظيم الجيد لأوعية المعلومات فى بعض الدول ، ونقص الخبرات وقدرتها على تقديم الخدمة والرد على الاستفسارات ، وأكدت الدراسة على انه لا يمكن بناء مجتمع المعرفة فى الوطن العربى فى غياب الحق فى الوصول الى المعلومات .

وبالرغم من ان المملكة الاردنية قد اصدرت التشريعات المنظمة للحق فى تداول المعلومات إلا ان دراسة (لانا خالد الفطيفان ٢٠١٣)(٢٢)، قد اوضحت ان القوانين الاردنية لم تكفل حق الوصول الى المعلومات إلا بدرجة منخفضة نظرا لرفض الجهات المعنية أعطاء المعلومة مترافقا مع تهديد وضغوط للتكتيم عليها أو اعطاء معلومات غير دقيقة ، فضلا عن ان الدراسة كشفت تدنى معرفة المبحوثين بوجود قانون يضمن حقهم فى الوصول الى المعلومات ، وأكدت الدراسة على تأييد المبحوثين لدور القانون فى تعزيز مبدأ حرية الوصول الى المعلومات بدرجة متوسطة .

وقد اكدت دراسة (نهى الشوبرى ، ٢٠١٢)(٢٣) ،على ضرورة تبنى الجمعيات الاهلية فى مصر لنظام لتداول المعلومات حتى يمكن دعم الشفافية بالمنظمات الاهلية .

اما بالنسبة للعوامل التى يمكن ان تساهم فى تدعيم حرية تداول المعلومات والحق فى المعرفة وسبل ضمان هذا الحق فقد كشفت دراسة (موانتيموا Mwantimwa, 2012) (٢٤) ، أن وسائل الإعلام تساهم في تحسين إمكانية الحصول على المعلومات وسهولة الاستخدام ، وحرية تداول المعلومات يساهم مباشرة في تحسين سبل العيش فى المجتمع فإنه يوفر المزيد من المعلومات القائمة على حل المشكلات في المجتمعات الريفية.
كما اكدت دراسة (نيلسون Nelson, ٢٠١٥) (٢٥) ، على أهمية بناء العلاقات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وأهمية التنسيق بينها لتحسين تبادل المعلومات وإيجاد وفرة من آليات تبادل المعلومات ، الأمر الذي يسهم في التشبع من المعلومات و تحديد قيمة المعلومات ، وتحديد الاستجابات الملائمة على المعلومات ، سد الثغرات المحتملة في تبادل المعلومات ، وتحسين الاعتقاد في صحة المعلومات المشتركة .

.
وقد اكدت دراسة (جيل و كران Gill, Cran, ٢٠١٥) (٢٦) ،على اهمية وجود الثقة فى مجال الانشطة الامنية كشرط اساسى لمشاركة وتداول المعلومات الحساسة يفعالية وضرورة تقييم حجم الثقة والكشف عن طبيعة هذه الثقة والعائد على الامن من تداول المعلومات والمخاطر التى يمكن ان تحدث نتيجة عدم وجود الثقة .
واشارت دراسة (Stephen J, 2016) (٢٧) ، لوجود علاقة إيجابية بين التنوع الثقافي وتبادل المعرفة بين . المنظمات الاجتماعية مع ضرورة تعزيز التغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال تحسين فهم كيفية تقاسم المعرفة في فرق متعددة الثقافات والمساهمة في التواصل بين الثقافات على نحو أفضل.

وقد اوضحت دراسة (روث A.Roth,2016) (٢٨) ، ان المعايير الشخصية و الإحساس بالذات يرتبط باتجاهات الموظفين نحو مشاركة وتبادل المعلومات ، وان مشاركة المعلومات قد تؤثر على

المنافع التنظيمية للمنظمة مثل الاداء والإبداع والقدرة التنافسية لذا وجب على القادة فى المنظمات أيجاد طرق للتغلب على معوقات تحويل المعلومات بين الموظفين والتغلب على الفجوة فى المعلومات الناتجة عن اتجاهات الموظفين نحو مشاركة المعلومات .

أما بالنسبة لتأثير المعلومات فى نجاح عمليات البحث فى الخدمة الاجتماعية فقد اكدت العديد من الدراسات على اهمية المعلومات فى انجاز البحوث فى الخدمة الاجتماعية وان عدم توفر المعلومات يمثل عائقا هاما أمام البحث فى الخدمة الاجتماعية ، فقد اوضحت دراسة (ابو النجا العمرى) (٢٩)، ان تكنولوجيا الاتصالات لها دورا فاعلا فى تحسين البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية حيث ان لها اهمية فى الوصول الى دقة أفضل لتحديد خطوات البحوث والوصول بنتائجها الى صورة افضل من التحليل الكيفى و الاحصائى ، وتيسير الحصول على المعلومات والمعارف المحلية والدولية وزيادة الارتباط بين المؤسسات العلمية وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية .

كما اكدت دراسة (Roxanne Connelly & oth., 2016) (٣٠) ، ان البيانات الإدارية التى تتيحها المنظمات العامة لها دورا كبيرا فى احداث ثورة معلوماتية وتوفير كم هائل من البيانات تخدم الباحثين في مجال البحوث الاجتماعية .

وعلى الجانب الاخر اوضحت دراسة (ميرفت ارضي ٢٠١٢) (٣١) ، افتقار البحث العلمى فى فلسطين للدعم والتأييد المجتمعى ومنظماته الحكومية وغير الحكومية وقلة مصادر المعلومات ، وصعوبة الوصول الى المعلومات المطلوبة لانجاز البحوث العلمية فى مجالاته المختلفة .

وأكدت ذلك دراسة (منصور القحطانى ٢٠٠١) (٣٢)،.التى أشارت إلى ضعف قناعة قطاعات المجتمع المختلفة حكومية وغير حكومية بأهمية البحث العلمى وقلة المعلومات المتبادلة بين المراكز البحثية وقطاعات المجتمع المختلفة مما يمثل عائقا امام البحث العلمى .

وايضا دراسة (عبد الله المجيد ، سالم شما ٢٠١٠) (٣٣) ، التى اكدت على ضرورة توفير قواعد للمعلومات والتنسيق بين الجامعات ووزارة التعليم العالى والوزارات والمؤسسات الاخرى لتسهيل حصول الباحثين على المعلومات اللازمة لانجاز بحوثهم .

وخلصت دراسة (هالة خورشيد) (٣٤) ،.الى ان من اهم المعوقات التى تواجه البحث فى الخدمة الاجتماعية عدم تعاون المؤسسات الاهلية والخاصة والحكومية المعنية مع الباحثين لتوفير المعلومات المطلوبة للبحث العلمى .

وفى دراسة اجراها المركز المصرى لبحوث الرأى العام (بصيرة ٢٠١٥) (٣٥) ، عن حالة المعلومات فى مصر ، اوضحت الدراسة ان الوزارات هى المعنية بإنتاج المعلومات التى تستخدم فى الدراسات البحثية وكتابة التقارير ، وأن اجراءات الوصول الى المعلومات صعبة جدا ، اما بالنسبة لدقة وحداثة المعلومات فهى متوسطة الدقة ومتوسطة الحداثة ، وبالنسبة لأهم المشكلات التى تواجه

الوزارات فيما يتعلق بإتاحة المعلومات هو غياب الارادة السياسية وانتشار الفساد الادارى والبيروقراطية وثقافة عدم الشفافية ، وغياب قانون إتاحة المعلومات وعدم وضوح إجراءات الحصول على المعلومات ، وغياب الوعى الكافى لدى الوزارات بأهمية الافصاح عن المعلومات لتنمية المجتمع .

استخلاصا مما سبق يمكن **تحديد مشكلة الدراسة الحالية** فى محاولة الوقوف على واقع تداول المعلومات فى مصر فى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والكشف عن التأثيرات الحادثة من عدم قدرة الباحثين على الحصول على المعلومات المطلوبة لانجاز ابحاثهم على عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية بكفاءة عالية ، و الاجراءات التى يتبعونها نظير عدم القدرة على الوصول الى المعلومات المطلوبة ، وصولا الى رصد مجموعة من الآليات التى تدعم الحق فى تداول المعلومات فى مصر بما يسهم فى تحقيق كفاءة البحث فى الخدمة الاجتماعية وتحقيق اهدافه العلمية والمهنية .

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية الى تحقيق الاهداف التالية :

١- تحديد واقع تداول المعلومات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بعملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ؟
٢- تحديد تأثيرات صعوبة الحصول على المعلومات على كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية .
٣- تحديد الإجراءات التى يتبعها الباحثون فى الخدمة الاجتماعية فى حالة عدم القدرة على الحصول على المعلومات لإنجاز بحوثهم .
٤- التوصل إلى مجموعة من آليات تداول المعلومات التى يمكن ان تساهم فى تحقيق كفاءة بحوث الخدمة الاجتماعية .

ثالثا : تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الاجابة على التساؤلات الرئيسة التالية :

١- ما واقع تداول المعلومات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بعملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ؟
٢- ما تأثيرات صعوبة الحصول على المعلومات على كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ؟
٣- ما الإجراءات التى يتبعها الباحثون فى الخدمة الاجتماعية فى حالة عدم القدرة على الحصول على المعلومات ؟
٤- ما آليات تداول المعلومات لتحقيق كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ؟

رابعا : الاطار النظرى للدراسة :

١- المعلومات و كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية :

يعرف " البحث العلمي" على أنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ، ومن ثمة عرضها عرضا متكاملا بذكاء وإدراك ، ولذلك يعد البحث وسيلة وليس غاية بحد ذاته ، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما ، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها ، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل ، أو علاج المشكلة (٣٦) .

فهو يمثل الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمى للوصول الى حقائق يمكن توصيلها والتحقق من صحتها ' وبناء عليه يمكن تقسيم عناصر البحث الاساسية الى ثلاث عناصر هى الموضوع ، المنهج والهدف (٣٧) .

أما البحث الاجتماعى فيقصد به الدراسة المنظمة التى تعتمد على المنهج العلمى لمشكلة معينة بهدف الوصول الى معرفة جديدة قابلة للتعميم على نطاق واسع كما حدده D .Bailey (٣٨) .

وتعتبر (Sarantakos) البحث الاجتماعى وسيلة للمعرفة وجمع المعلومات عن الناس وحياتهم الاجتماعية (٣٩) .

وتستهدف البحوث الاجتماعية على اختلاف انواعها الوصول الى معرفة واقعية وموضوعية من خلال تفسير الظواهر وتعليلها (٤٠).

ولا يختلف البحث فى الخدمة الاجتماعية كثيرا عن البحث الاجتماعى حيث يرى ليدى Leedy أن البحث فى الخدمة الاجتماعية يعنى الطريقة التى نحل بها المشكلات المعقدة ، بينما يعرفه توكمان Tuckman بأنه المحاولة المنظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التى تواجه الأفراد أو الجماعات فى مواقعهم ومناحي حياتهم (٤١).

فالبحث فى الخدمة الاجتماعية يعنى الجهود المنظمة التى تستهدف السعى وراء الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة متصلة بمشكلة من مشكلات الانسان فى صورته كفرد او فى صورته كعضو فى جماعة أو كمواطن يعيش فى مجتمع وذلك باستخدام الاسلوب العلمى بقصد بناء وتنمية وإثراء البناء المعرفى النظرى لتطوير وتحسين الارتقاء بأساليب الممارسة المهنية عند تعاملنا مع المشكلات ومواقف الحياة المختلفة (٤٢).

كما يعرف " البحث فى الخدمة الاجتماعية " على انه استخدام المنهج العلمى للتوصل الى نتائج تفيد فى أثراء القاعدة المعرفية لمهنة الخدمة الاجتماعية وتنمية امكانياتها التقنية لكى تصبح أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ، فهو يستهدف تطوير معارف ونظريات مهنة الخدمة الاجتماعية (٤٣).

فهو طريقة منهجية منظمة تعتمد على الملاحظة ، للتوصل الى معلومات أو للمساعدة فى اتخاذ قرارات أو إجراءات ما حيال مشكلة أو قضية اجتماعية . (٤٤)

أما " عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية " فتعنى الخطوات العلمية التى يتبعها الباحث فى سبيل الوصول الى الحقائق لتفسير ووصف الواقع الاجتماعى وإيجاد العلاقات بين متغيراته المختلفة ، وهى تبدأ بالملاحظة يلها التفكير وفرض الفروض وتحديد سبل التحقق منها ثم التجربة والاستنتاج وأخيرا التعميم .

وإجرائيا يتم ترجمة تلك العمليات الى مراحل ويطلق عليها " عملية البحث الوظيفية " وتلك المراحل هى (45) :

١- مرحلة الاستكشاف : وتشمل تحديد أسئلة البحث ، المراجعة الادبية ، تحديد النظريات الموجهة .
٢- مرحلة تصميم البحث : وتشمل تفعيل البيانات(تحديد المفاهيم ومتغيرات الدراسة) ، اختيار منهج البحث ، وتحديد أستيراتيجية العينات ، تنتهى بوضع مقترح البحث .
٣- مرحلة تنفيذ البحث : وتشمل ردود الافعال الاولية بمعنى الاختبار المبدأى لأدوات القياس ، جمع البيانات ، تحليل البيانات ، تقرير البحث .

وهناك من يحدد عملية البحث فى ثلاث مراحل اساسية هى" المرحلة التمهيدية" والتى تشمل تحديد قضية البحث وأهدافه ووضع خطة البحث ، "المرحلة التنفيذية "التى تتضمن جمع البيانات من الميدان وتحليلها وتفسيرها و" المرحلة النهائية "والتى تتضمن استخلاص نتائج الدراسة وصياغة مقترحاتها وكتابة التقرير النهائى .

ويجب ان تتم عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية بكفاءة عالية فى الأعداد والتنفيذ واستخراج النتائج حتى يمكن الاعتداد بما توصلت به من نتائج وتحقيق اهدافها فى اثراء معارفها وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات الواقع الاجتماعى وتطوير الممارسة المهنية .

"والكفاءة" هنا تعنى " القدرة علي العمل وحسن تصريفه. (٤٦) ، اى القدرة علي تحقيق النتيجة المقصودة طبقًا لمعايير محددة مسبقة وتزداد الكفاية كلما أمكن تحقيق النتيجة كاملاً ، أى تحقيق النتائج بأقل جهد ووقت وتكلفة والوصول إلي أعلي حد ممكن (٤٧) .

ويعرف قاموس علم الاجتماع " الكفاءة " بأنها التى يوصف بها فعل معين ، وهى تعكس استخدام اكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف محدد ، ولا تمثل خاصية فطرية فى فعل من الافعال بل تتحدد عن طريق العلاقة بين الوسائل المتعددة والأهداف وفقا لترتيب أولوياتها . (٤٨)

وكفاءة عملية البحث فى هذه الدراسة تعنى استخدام أكثر الوسائل العلمية والمسارات المنهجية لتحقيق أهداف البحث .

وبهذا فكفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية تتحقق عندما يستطيع الباحث القيام بإتباع خطوات المنهج العلمى فى دراسته وقدرته على تحديد قضية بحثه ومتغيراتها الرئيسية والفرعية بدقة ، وتدعيمها بالأسانيد والمبررات العلمية المتمثلة فى الاحصاءات والبيانات والمعلومات ونتائج الدراسات السابقة ، وتحديد الاطار العام لمجتمع البحث بدقة ووضع خطة معاينة محكمة مع اختيار انسب الاستيرتيجيات لجمع البيانات واستخراج النتائج .

والبحث العلمى الجيد هو الذى يقوم على اتباع خطوات المنهج العلمى بكفاءة (كفاءة عملية البحث) والتى ينتج عنها بحث جيد يتوفر فيه مجموعة من المعايير التى يمكن ان نحكم بها على البحث بأنه بحث جيد او كفء وهذه المعايير هى : (٤٩)

١- موضوع البحث يشكل تساؤل هام ويسهم فى تأسيس المعرفة وإثرائها .
٢- أسئلة البحث مرتبطة بنظرية ذات صلة .
٣- تطبيق الأساليب الافضل لموضوع البحث والمسائل ذات الاهتمام .
٤- بناء البحث على سلاسل واضحة من الاستنتاجات التى تدعمه وتبرره وتغطيه الادبيات ذات الصلة.
٥- توفير المعلومات اللازمة لإعادة إنتاج أو تكرار الدراسة .
٦- التأكد من أن تصميم البحث والأساليب والإجراءات شفافة بما فيه الكفاية ، وضمان اتباع اسلوب مستقل ومتوازن وموضوعى للبحث .
٧- تقديم وصف كاف من العينة .
٨- استخدام تصور مناسب وموثوق فيه فى قياس المتغيرات .
٩- تقييم تفسيرات بديلة لأية نتائج أخرجها البحث .
١٠- تقييم الأثر المحتمل للتحيز المنهجى .
١١- مراجعة البحث (التحكيم)
١٢- الالتزام بمعايير كتابة تقرير البحث .

ولانجاز عملية البحث بكفاءة يستلزم توافر كم هائل من البيانات والمعلومات والتى تصنفها الباحثة كما يلى :

١- **معلومات تأسيسية** : وتتضمن الإحصاءات الديموجرافية والبيانات والمعلومات العامة عن القضايا المجتمعية والاقتصاد والخدمات العامة وغيرها فى كافة مجالات الحياة التى يمكن ان يستند اليها الباحث فى توصيف قضية بحثه وتحديد اهميتها وخطورتها والاستدلال بها كمبررات لمشكلة البحث والمتداولة فى المجتمع وتملكها مؤسساته الحكومية وغير الحكومية ، وتعتبر معلومات لازمة لمرحلة الاستكشاف ومرحلة تصميم البحث .

٢- **معلومات نظرية** : وتتضمن المعارف والحقائق والفرضيات النظرية التى تشكل الاطار النظرى الموجة للدراسة والتى يتم الحصول عليها من المراجع والأدبيات العلمية ، وتعتبر معلومات لازمة لمرحلة الاستكشاف و مرحلة تصميم البحث

٣- **معلومات ميدانية** : وهى المعلومات عن واقع قضية البحث فى الميدان والتى يتم الحصول عليها باستخدام وسائل القياس وجمع البيانات المختلفة من مصادرها البشرية أو غير البشرية (مفردات مجتمع البحث) وهى معلومات متعلقة بمرحلة تنفيذ البحث .

٤- **معلومات راجعة** : وهى تتمثل فى ما ينتجه البحث من معلومات وحقائق قابلة للتعميم حول قضية البحث والتى تؤكد صحة فرضيات الدراسة أو خطأها ، وكذلك المعلومات المرتبطة بالدراسات الاستشرافية او المستقبلية ، وهى تمثل النتاج النهائى لعملية البحث ، وهى معلومات لازمة لمرحلة تنفيذ البحث وكتابة التقرير النهائى ، ويمكن ان تكون لازمة ايضا لمرحلة الاسكشاف على أساس تراكمية المعرفية العلمية واعتبار أن عملية البحث عملية دائرية مستمرة ، حيث نهاية بحث ما قد تكون بداية لبحث جديد .

ومما سبق يتضح أهمية المعلومات لتحقيق كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية فى مراحلها المختلفة ، حيث تمثل المعلومات الاساس الذى يبنى عليه الباحث قضيته وتحديد متغيراتها وانجاز بحثه بكفاءة عالية ، وفى المقابل عدم توفر المعلومات ودقتها وحداثتها قد يؤدى الى بناء قضايا بحثية هشة لا تستند الى اسانيد قوية توضح اهميتها المجتمعية والضرورة العلمية من تناولها بالبحث والدراسة وعدم القدرة على رصد الواقع الاجتماعى بدقة وبالتالى بناء معارف لا تستند الى خبرة ميدانية حقيقية .

٢- الحق فى تداول المعلومات :

لغويا " المعلومات " تعنى أخبار وتحقيقات ، أى كل ما يؤدى الى كشف الحقائق وإيضاح الامور (٥٠)

وتعرف " المعلومات" على انها معرفة محددة تتعلق بظاهرة ما أو موضوع معين أمكن التوصل إليها بإجراء عمليات ومعالجات معينة لتحقيق هدف ما او لفهم مشكلة ما وإدراك مختلف جوانبها إدراكا يساعد على أتخاذ القرارات الرشيدة التى تجعل الأعمال المختلفة أكثر كفاءة ، وهى بهذا تختلف عن مفهوم البيانات ، فالبيانات هى المادة الخام للحقائق فى صورتها الاولية ، كما ان المعلومات هى حالة بينية بين البيانات والمعرفة (٥١) .

والمعلومات نوعان : (٥٢)

- معلومات رسمية : تمثل ما تملكه الدولة من مراسلات وتقارير وأرشيفات جارية ووسيطة ودائمة .
- معلومات غير رسمية : هى المعلومات التى فى بطون الكتب والدوريات وغيرها من وسائط مختلفة.

ويشار إلى حق" تداول المعلومات " بطرق مختلفة فالبعض يشير الى انه "حرية المعلومات " و آخرين يطلقون عليه "الوصول إلى المعلومات "، أو "الحق في معرفة "، ولكن كل هذه المصطلحات لها نفس المعنى وهو " حق الإنسان في التماس وتلقي المعلومات التي تسيطر عليها الحكومة " (٥٣).

وبعرف " الحق فى تداول المعلومات" على انه حق الانسان فى تأمين الوصول الى البيانات والمعلومات العامة بهدف الاستفادة منها فى تطابق مع واجب الهيئات العامة فى إتاحة المعلومات (٥٤).

حق تداول المعلومات يمكن وصفه بأنه حق المواطنين وكل مكونات المجتمع في انتاج المعلومات ونشرها وتلقيها وتبادلها بحرية كاملة ، مدام ذلك لا ينطوي على أي فعل غير قانوني أو يشكل إضرار بالمجتمع وبالآخرين (٥٥).

وبناء عليه من واجبات الدولة والتزامها نحو مواطنيها أن تقوم بما يلى :

- نشر البيانات و المعلومات وتوزيعها وبثها عن الاداء الحكومى اليومى .
- إستلام الاستفسارات والرد عليها بكل شفافية .

ومن هنا يمكن القول ان الحق فى تداول المعلومات يتكون من جزأين :(٥٦)

- **النشاط** : ويعنى الإلتزام الايجابى من قبل مؤسسات الدولة بنشر المعلومات وتوزيعها وبثها .
- **التفاعل** : ويمثل الحق فى تقديم الاسئلة وتلقى الاجابات عليها .

كما يمكن القول أن الحصول على المعلومات يعنى التدابير التي يمكن أن تتخذها المنظمات لتحقيق الشفافية من خلال توفير فرص الحصول على المعلومات عن طريق المبادرة بالنشر أو توفيرها عند الطلب ، او من خلال اشراك المواطنين فى جلسات الاستماع والاجتماعات المفتوحة والحملات (٥٧) .

ويتكون الحق فى المعلومات من العناصر التالية (٥٨) :

- إتاحة البيانات والمعلومات الأساسية بصفة مستمرة .

- توفير البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة ،

- إتاحة البيانات والمعلومات بلغة مفهومة .

- إتاحة البيانات والمعلومات في شكل يُمَكن الفئات الضعيفة من الوصول إليها .

وهو يضمن توفير معلومات ذات جودة حيث يمكن تقييم المعلومات التى توفرها الجهات المختلفة بناء على الدقة وقيمة المعلومة سواء كانت فى صورتها الاولية أو بعد إدخال التعديلات بعض التعديلات عليها ، وتتحدد **معايير جودة المعلومة** فيما يلى (٥٩) :

١- **الدقة فى المعلومة** : أى ان الأرقام تكون صحيحة وواحدة فى كل مؤسسة توجد بها المعلومة .

٢- **السلاسل الزمنية ووقت اصدار المعلومة** : أى تتاح المعلومات بشكل دورى ولا يتم إلغاء المعلومات القديمة لأن توافر الاحصاءات والبيانات لسنوات متتالية يسمح بتكوين صورة عامة عن موضوع الدراسة ، ويتم ذلك بالاستمرار فى أنتاج المعلومات بصورة دورية دون إلغاء سابقتها مما يسمح بتكوين السلاسل الزمنية تلقائيا .

٣- **تحديث المعلومة** : حيث يتم انتاج المعلومات وفقا للفترة الزمنية الحالية دون تأخير ، حيث تكتسب المعلومة قيمتها من حداثتها

حيث تفقد المعلومات التى تنتجها المؤسسات العامة جودتها فى حال كونها قديمة او غير دقيقة أو يتم انتاجها منفردة دون سلسلة زمنية تمكن من المقارنة وقياس التطور فى الموضوع محل الدراسة .

و تتمثل **اهمية الحق فى المعلومات** وإتاحة الوصول اليها فيما يلى (٦٠) :

١- **خلق مجتمعات ديمقراطية** أكثر انفتاحا .
حيث ان تداول المعلومات يتيح المعلومات حول المشكلات يساهم فى تعزيز المشاركة قى صنع القرار .

٢- **مناهضة الفقر** ، حيث ان مناهضة الفقر يحتاج الى تأمين المعلومات حول المشكلات التى تعترض التنمية والمعلومات تمكن المجتمعات الفقيرة من فهم الظروف المحيطة بهم وكيف يمكن الموازنة بين القوى الغير عادلة بين المهمشين وحكوماتهم كما تساعد المجتمعات الفقيرة على ان تكون على الخريطة السياسية بما يحقق الاهتمام بهم .

٣- **مكافحة الفساد** وتعزيز الشفافية حيث يوفر تداول المعلومات وسائل لمكافحة الفساد حيث يلزم المؤسسات بنشر المعلومات الخاصة بتصرفاتها وبرامجها الموجهة للشأن العام وتكون فى متناول المواطنين بما يقلل من فرص الفساد .

بالإضافة الى (٦١) :

- جعل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أكثر خضوعا للمساءلة وتستجيب لاحتياجات المجتمعات التي تعمل فيها واحترام حقوق الإنسان .
- فضح انتهاكات حقوق الإنسان وضمان المساءلة
- تسمح للأفراد والجماعات بالحصول على المعلومات لحماية حقوقهم ، تحسن ثقة المواطنين في الإجراءات الحكومية .

ويوجد **طريقتان رئيسيتان** يمكن من خلالهما وصول المواطنين الى المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات المختلفة هى الافصاح التفاعلى والافصاح الاستباقى (٦٢):

١- **الافصاح التفاعلى** : عندما يقوم الافراد بتقديم طلب للحصول على المعلومات من الهيئة التى تمتلكها .
ومن اهم فوائده زيادة مشاركة المواطنين ، زيادة المسائلة والحد من الفساد ، رفع الثقة فى الحكومة ، تحسين أداء الحكومة ، الحصول على الخدمات (٦٣)

٢- **الافصاح الاستباقى** : وهى عندما تقوم الهيئات ذاتها بالإفصاح عن المعلومات دون طلب وذلك باستخدام وسائل متعددة كالمطبوعات والصحف الرسمية ، لوحات الاعلانات العامة الاذاعة والتليفزيون ، المواقع الالكترونية الخاصة بالهيئات العامة ، بما يضمن امكانية الوصول الفورى الى المعلومات العامة وتجنب تكاليف الطلب أو الانخراط فى الاجراءات الادارية .
ومن اهم فوائده المساواة فى الاتاحة ، خلق دورة معلوماتية ، تحسين أدارة المعلومات (٦٤).

ولا يكتفى بإصدار التشريعات والقوانين لضمان الحق فى تداول المعلومات ، فالأمر يحتاج الى توفر مناخ عام فى المجتمع يساهم فى تعزيز هذا الحق وضمان الوصول الجيد للمعلومات لمن يحتاجها والنموذج التالى يوضح الشروط العامة للوصول الجيد للمعلومات .

نموذج يوضح الشروط العامة للوصول الجيد للمعلومات فى المؤسسات العامة (٦٥):

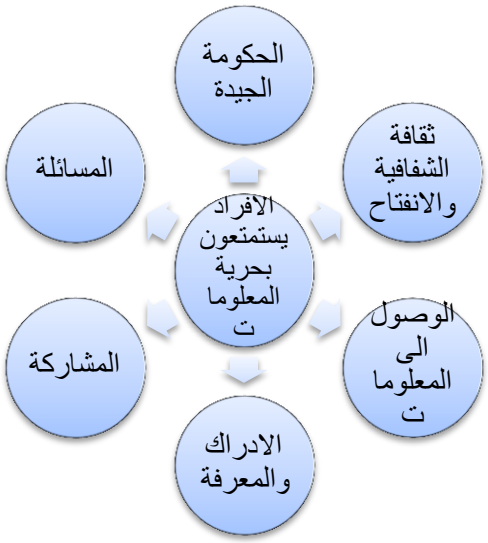

إن حرية الوصول الى المعلومات في أي مجتمع ديمقراطي هو مبدأ أساسي للحكم الرشيد وسمة اساسية للحكومة الجيدة التى تفصح عن المعلومات التى تمتلكها ولا تحجبها وتيسر الوصول الى المعلومات وبالتالى يتمكن المواطنين من الفهم والإدراك والمعرفة وهذا الفهم يدفعهم ويمكنهم من المشاركة في الشؤون العامة والقدرة على المساءلة والمحاسبية والتى تتيح تقويم الأداء الحكومى ، كما

ان خلق مناخ مجتمعى عام قائم على نشر ثقافة الشفافية والانفتاح كأحد أهم سمات المجتمع الديمقراطى يمثل اهم العوامل التى تضمن الوصول الجيد للمعلومات (٦٦) .

وفى المقابل فالعوامل التى تعيق عملية تدفق المعلومات فى المؤسسات العامة والوصول اليها : هى وجود الحكومات السيئة ، ثقافة السرية والفساد ، حجب المعلومات ، الجهل ، الخوف من المشاركة واتخاذ افعال ، الحصانة للحكومات السيئة (٦٧) .

وهناك العديد من المبادئ المرتبطة بالحق فى تداول المعلومات ، هذه المبادئ تحدد المعايير للأنظمة الوطنية والدولية التي تلتزم بإصدار تشريعات لضمان حرية الحصول على المعلومات أو الوصول إلى المعلومات الرسمية التي تحتفظ بها الهيئات العامة ، **وهذه المبادئ هى** (٦٨):

١- الوصول الى المعلومات حق لكل مواطن .
٢- التداول هو القاعدة والسرية هى الاستثناء .
٣- الحق يطبق فى جميع الهيئات العامة .
٤- تقديم الطلبات يجب ان يكون بسيط وسريع وحر
٥- الاداريين يجب ان يكونوا مساندين لطالبى المعلومات
٦- الرفض يجب ان يكون مبرر
٧- المصلحة العامة يمكن أن تكون لها الأسبقية على السرية
٨- كل فرد له الحق فى الاعتراض على القرار السلبى
٩- . ينبغي للهيئات العامة ان تنشر على نحو استباقي المعلومات الأساسية.
١٠- الحق يجب أن يكون مضمون من قبل هيئة مستقلة.

ومما هو جدير بالذكر أنه يمكن عدم إتاحة كل أنواع المعلومات حيث إنه توجد بعض المعلومات التي تضر إتاحتها بالصالح العام كما تضر بسلامة الأمن القومي (معلومات متعلقة بالخطط الحربية والمعلومات العسكرية في حالة الحرب) ، حيث تحجب المعلومات التي تضر بالأمن القومي لفترة زمنية محددة ينص عليها القانون فضلا عن المعلومات الشخصية التى يجب ان تظل محفوظة ضمانا لخصوصية وسلامة وأمن المواطن ، وتقوم الدول المختلفة بالعمل على تحديد نوع المعلومات التى يجب حجبها .

إلا انه يجب التأكيد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق فى المعلومات من خلال وضع عدد من الآليات لتحقيق ذلك أهمها اصدار التشريعات اللازمة وصياغة سبل تنفيذها بفعالية .

وبناء على ما سبق يمكن تحديد مفهوم تداول المعلومات إجرائيا فى هذه الدراسة فيما يلى :

١- احد حقوق الانسان التى شرعتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية .
٢- ضرورة من ضروريات المجتمع الديمقراطى .

٣- يحقق الشفافية والمساءلة ويزيد من المشاركة فى صنع القرار .
٤- يُمَّكن الباحثين فى الخدمة الاجتماعية من الوصول الى البيانات والمعلومات بسهولة .
٥- يستوجب على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الافصاح عن ما لديها من بيانات ومعلومات لمن يحتاجها من الباحثين .
٦- ينظم الحصول على المعلومات بطرق عدة .
٧- يدعم عمليات البحث فى الخدمة الاجتماعية .

خامسا : الاجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة والمنهج المستخدم** : تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التى ترصد الواقع وتفسره ، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعى الشامل للباحثين بقسم التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان .
٢- **مجتمع البحث** : يتحدد مجتمع البحث للدراسة الحالية فى جميع الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعى بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وهم :
أ- الباحثين بمرحلة الماجستير من المعيدين والباحثين المُسجلين لرسالة الماجستير والذين انتهوا من اعداد الخطة البحثية لرسالتهم .
ب- الباحثين بمرحلة الدكتوراه من المدرسين المساعدين والباحثين المسجلين لرسالة الدكتوراه أو فى مرحلة الدراسة بتمهيدى دكتوراه .
ت- المدرسين الحاصلين على رسالة دكتوراه الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية .
والبالغ عددهم (١١٥) مفردة وتوزيعهم كالتالى :

جدول (١) يوضح اعداد الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعى

م	المرحلة	العدد
١	الماجستير	٥٥
٢	الدكتوراه	٥٣
٣	المدرسين	٧
٤	المجموع	١١٥

إلا أن الباحثة لم تتمكن من جمع البيانات من بعض الباحثين خلال الفترة المحددة لجمع البيانات مع عدم ارجاع البعض من الاستمارات ليبلغ العدد النهائى لمفردات مجتمع البحث (٩٠) مفردة .

٣- **الحدود الزمنية للدراسة** : تتحدد الحدود الزمنية للدراسة فى الفترة اللازمة لجمع البيانات من الميدان وهى الفترة من (١ \ ١٠ \٢٠١٦ إلى ٢٠ \ ١٠ \ ٢٠١٦) .

٤- **أدوات الدراسة** :

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

استمارة استبيان للباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان حول تداول المعلومات وكفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية .

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

أ- قامت الباحثة **بتصميم** استمارة استبيان للباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي حول تداول المعلومات وكفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري ، والإطار التصوري الموجه للدراسة ، والرجوع إلى الدراسات المتصلة ، إلى جانب الاستفادة من بعض المقاييس واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

ب- صدق الأداة:

حيث تم عرض الأداة على عدد (٨) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخرى ، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠ %) ، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض ، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

ت- ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا ـ كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستمارة استبيان الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي ، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من الباحثين مجتمع الدراسة ، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٢) نتائج ثبات استمارة استبيان الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي

باستخدام معامل (ألفا ـ كرونباخ)

(ن=١٠)

م	المتغيرات	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
١	ثبات استمارة استبيان الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي ككل	٠.٨٩

ويتضح من الجدول السابق أن معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

وقد تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 17.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، وقد طبقت الاساليب الاحصائية المتمثلة فى التكرارات والنسب المئوية ، المتوسط الحسابى ، الانحراف المعيارى ، المدى ، معامل (ألفا ـ كرونباخ) ، اختبار (ت) لعينتين مستقلتين Independent – Samples T-Test .

سادسا : نتائج الدراسة الميدانية:

١- وصف مجتمع الدراسة:

جدول (٣) وصف الباحثين بقسم التخطيط الاجتماعي مجتمع الدراسة

(ن=٩٠)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٢٩	٣
٢	عدد البحوث العلمية	٣	١
م	النوع	ك	%
١	ذكر	٣٥	٣٨.٩
٢	أنثى	٥٥	٦١.١
	المجمـــوع	٩٠	١٠٠
م	المؤهل العلمي	ك	%
١	بكالوريوس	١٩	٢١.١
٢	ماجستير	٥٩	٦٥.٦
٣	دكتوراه	١٢	١٣.٣
	المجمـــوع	٩٠	١٠٠
م	الصفة الأكاديمية	ك	%
١	عضو هيئة تدريس	٨	٨.٩
٢	مدرس مساعد	١٢	١٣.٣
٣	معيد	٤	٤.٤
٤	باحـــث	٦٦	٧٣.٣
	المجمـــوع	٩٠	١٠٠
م	نوع الأبحاث العلمية	ك	%
١	رسالة ماجستير	٥٨	٦٤.٤
٢	رسالة دكتوراه	٤	٤.٤
٣	بحث منشور	٢٤	٢٦.٧
٤	ورقة عمل	٣١	٣٤.٤
٥	خطة بحثية	٣٧	٤١.١
م	طبيعة القضايا البحثية	ك	%

١	القضايا المرتبطة بتخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية	٥٥	٦١.١
٢	القضايا المرتبطة بصنع بسياسات الرعاية الاجتماعية	٢٠	٢٢.٢
٣	القضايا المرتبطة بالتنمية الاجتماعية	٣٢	٣٥.٦
٤	القضايا المرتبطة ببحوث الخدمة الاجتماعية	٢٥	٢٧.٨
٥	القضايا المرتبطة بإدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية	١٨	٢٠
م	جهات التعامل عند إجراء البحوث	ك	%
١	الجهات الحكومية	٥٤	٦٠
٢	الجهات غير الحكومية	٥	٥.٦
٣	الاثنين معاً	٣١	٣٤.٤
	المجمــوع	٩٠	١٠٠
م	أكثر الجهات تداولاً للمعلومات	ك	%
١	الجهات الحكومية	٤٣	٤٧.٨
٢	الجهات غير الحكومية	٤٧	٥٢.٢
	المجمــوع	٩٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن الباحثين (٢٩) سنة ، وبانحراف معياري (٣) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد بحوث الباحثين (٣) بحوث ، وبانحراف معياري بحث واحد تقريباً.
- أكبر نسبة من الباحثين إناث بنسبة (٦١.١%) ، بينما نسبة (٣٨.٩%) منهم ذكور.
- أكبر نسبة من الباحثين حاصلين علي ماجستير بنسبة (٦٥.٦%)، ثم الحاصلين علي بكالوريوس بنسبة (٢١.١%) ، يليها الحاصلين علي دكتوراه بنسبة (١٣.٣%) .
- أكبر نسبة من الباحثين صفتهم الأكاديمية باحثين بنسبة (٧٣.٣%) ، يليها مدرس مساعد بنسبة (١٣.٣%) ، ثم عضو هيئة تدريس بنسبة (٨.٩%) ، يليها معيد بنسبة (٤.٤%) .
- أكبر نسبة من الباحثين نوع أبحاثهم العلمية تتمثل في: رسائل ماجستير بنسبة (٦٤.٤%) ، ثم خطة بحثية بنسبة (٤١.١%) ، يليها ورقة عمل بنسبة (٣٤.٤%) ، ثم بحث منشور بنسبة (٢٦.٧%) ، يليها رسالة دكتوراه بنسبة (٤.٤%) .
- أكبر نسبة من الباحثين طبيعة قضاياهم البحثية تتمثل فيما يلي: القضايا المرتبطة بتخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية بنسبة (٦١.١%) ، ثم القضايا المرتبطة بالتنمية الاجتماعية بنسبة (٣٥.٦%) ، يليها القضايا المرتبطة ببحوث الخدمة الاجتماعية بنسبة (٢٧.٨%) ، ثم القضايا المرتبطة بصنع بسياسات الرعاية الاجتماعية بنسبة (٢٢.٢%) ، يليها القضايا المرتبطة بإدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بنسبة (٢٠%) .

- أكبر نسبة من الباحثين الجهات التي يتعاملون معها عند إجراء البحوث تتمثل فيما يلي: الجهات الحكومية بنسبة (٦٠%) ، ثم الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية معا بنسبة (٣٤.٤%) ، يليها الجهات غير الحكومية بنسبة (٥.٦%) .
- أكبر نسبة من الباحثين يرون أكثر الجهات تداولاً للمعلومات التي يتعاملون معها عند إجراء البحوث هى الجهات غير الحكومية بنسبة (٥٢.٢%) ، ثم الجهات الحكومية بنسبة (٤٧.٨%)
- يوضح الجدول السابق التنوع بين خصائص الباحثين مفردات مجتمع البحث من حيث النوع والمرحلة الدراسية وعدد الابحاث وتنوع موضوعاتها ، مما يثرى نتائج الدراسة بآراء نابعة من تجارب عملية متنوعة و ثرية.
- يوضح الجدول الجهات التى يتعامل معها الباحثين مفردات مجتمع البحث من حيث نوعية أو تبعية الجهات التى يتعاملون معها فى ابحاثهم حيث تقاربت النسب بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية والتى قد توضح التباين فى أبعاد تداول المعلومات بهذه الجهات وتباين تأثيره على الباحثين .

يوضح الجدول أراء الباحثين مفردات مجتمع البحث بين اى الجهات الحكومية او غير الحكومية من حيث ايهم أكثر تداولا للمعلومات حيث اوضح الباحثين ان الجهات غير الحكومية هى الاكثر تداولا للمعلومات ، وقد يرجع ذلك الى المرونة الشديدة التى تتسم بها المنظمات غير الحكومية وإنها مجتمعات منفتحة اكثر من الجهات الحكومية التى يغلب عليها الطابع البيروقراطى وتحكمها سياسة عدم الافصاح عن المعلومات وسريتها ايا كان نوع تلك المعلومات ، كما قد يسيطر الخوف على بعض الموظفين فى الجهات الحكومية من نشر المعلومات خوفا من المساءلة من الرؤساء أو السلطات المركزية .

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة المركز المصرى لبحوث الرأى العام (بصيرة) الذى اكدت على ان الوزارات كمؤسسات حكومية ليس لديها الوعى الكافى بأهمية الافصاح عن المعلومات لتنمية المجتمع مع غياب الارادة السياسية والشفافية وانتشار الفساد ، وهى عوامل تمثل معوقات لتداول المعلومات

ثانياً : واقع تداول المعلومات :

جدول (٤) يوضح توزيع مفردات مجتمع البحث وفقا لأرائهم بالنسبة لواقع تداول المعلومات

(ن=٩٠)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الوحدات التنفيذية والمحلية تمنع الحصول على الوحدات المركزية المعلومات إلا بموافقات بالجهات المختلفة	٤٤	٤٨.٩	٤٣	٤٧.٨	٣	٣.٣	٢.٤٦	٠.٥٦	١
٢	يدعم الحق في للحوكمة تطبيق الجهات المختلفة تداول المعلومات	٢٤	٢٦.٧	٥٣	٥٨.٩	١٣	١٤.٤	٢.١٢	٠.٦٣	١٢
٣	تفرج عن بعض المعلومات وتحجب معظم الجهات البعض الأخر	٣١	٣٤.٤	٤٧	٥٢.٢	١٢	١٣.٣	٢.٢١	٠.٦٦	٦
٤	إدراك الجهات المختلفة لأهمية المعلومات في إعداد البحوث العلمية ضعيف	٢٣	٢٥.٦	٤٢	٤٦.٧	٢٥	٢٧.٨	١.٩٨	٠.٧٣	١٥
٥	فهم الجهات المختلفة لأهمية المعلومات في تحقيق مصداقية نتائج البحوث العلمية ضعيف	٢٥	٢٧.٨	٤٧	٥٢.٢	١٨	٢٠	٢.٠٨	٠.٦٩	١٣
٦	بمبدأ الحق في المعرفة تلتزم الجهات المختلفة فيما يتعلق بالسياسات والقرارات والإجراءات والأنشطة	٣٠	٣٣.٣	٤٨	٥٣.٣	١٢	١٣.٣	٢.٢	٠.٦٦	٨
٧	تقدم الجهات المختلفة المعلومات من خلال إجراءات واضحة في وسائل الإعلام المختلفة	١٦	١٧.٨	٥٦	٦٢.٢	١٨	٢٠	١.٩٨	٠.٦٢	١٤
٨	الإطار الزمني للحصول على المعلومات طويل	٢٤	٢٦.٧	٦٠	٦٦.٧	٦	٦.٧	٢.٢	٠.٥٤	٧
٩	يصعب الحصول على المعلومات عن طريق النسخ	٣٤	٣٧.٨	٥٢	٥٧.٨	٤	٤.٤	٢.٣٣	٠.٥٦	٤
١٠	الحصول على المعلومات عن طريق البحث يحظر في السجلات	٤٠	٤٤.٤	٤٣	٤٧.٨	٧	٧.٨	٢.٣٧	٠.٦٣	٣
١١	يتم الحصول على المعلومات بدون تصنيف دقيق	٣٦	٤٠	٤٣	٤٧.٨	١١	١٢.٢	٢.٢٨	٠.٦٧	٥
١٢	تكلفة الحصول على المعلومات ارتفاع	٢٤	٢٦.٧	٥٥	٦١.١	١١	١٢.٢	٢.١٤	٠.٦١	١١
١٣	تقدم الجهات المختلفة المعلومات عن طريق النشر الاستباقى في وسائل الإعلام المختلفة	١٢	١٣.٣	٥٧	٦٣.٣	٢١	٢٣.٣	١.٩	٠.٦	١٦

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١٤	بعض الجهات تتعامل مع المعلومات على أنها أسرار لا يجب نشرها حتى لو لأغراض البحث العلمي	٤١	٤٥.٦	٤٢	٤٦.٧	٧	٧.٨	٢.٣٨	٠.٦٣	٢
١٥	بعض الجهات عندما توفر معلومات تقدم معلومات قديمة نسبيا	١٩	٢١.١	٦٥	٧٢.٢	٦	٦.٧	٢.١٤	٠.٥١	١٠
١٦	ترفض بعض الجهات تقديم أي معلومة تمتلكها أيا كان نوعها	٢٠	٢٢.٢	٦٤	٧١.١	٦	٦.٧	٢.١٦	٠.٥٢	٩
	المتغير ككل							٢.١٨	٠.٢٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **واقع تداول المعلومات من وجهة نظر الباحثين** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي حيث جاء في الترتيب الأول أن الوحدات التنفيذية والمحلية تمنع الحصول على المعلومات إلا بموافقات الوحدات المركزية بالجهات المختلفة بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، وجاء بالترتيب الثاني بعض الجهات تتعامل مع المعلومات على أنها أسرار لا يجب نشرها حتى لو لأغراض البحث العلمي بمتوسط حسابي (٢.٣٨) ، وهو ما يؤكد على صعوبة حصول الباحثين على المعلومات من الجهات المختلفة وخاصة الحكومية ، وهو ما يتفق مع نتائج جدول رقم (٣) الذى اوضح ان المؤسسات الحكومية اقل تداولا للمعلومات من المؤسسات غير الحكومية حسب أراء الباحثين فى الخدمة الاجتماعية .

ثم جاء بالترتيب الثالث يحظر الحصول على المعلومات عن طريق البحث في السجلات أو عن طريق النسخ بمتوسط حسابي (٢.٣٧) ، (٢.٣٣)على التوالى ، ويشير هذا الى انه حتى فى حالة الموافقة على طلب المعلومات تقوم الجهة المالكة للمعلومات بتحديد الطريقة التى تقدم بها المعلومات دون اعطاء الباحثين الحرية فى اختيار الاسلوب او الطريقة التى يحصلون بها على المعلومات وهو ما يشير الى التضييق على الباحثين فى الوصول الى المعلومات ، كما جاء يتم الحصول على المعلومات بدون تصنيف دقيق بمتوسط حسابى (٢.٢٨) ، وهو ما يشير الى انه حتى فى حالة الافصاح عن المعلومات فهى تكون غير مصنفة او دقيقة ، وهو ما يؤكد ضرورة امتلاك المنظمات لنظم معلومات تساهم فى تصنيف المعلومات وتنظيمها وتحديثها باستمرار ووضعها فى سلاسل زمنية مرتبة بالشكل الذى بمكن الباحثين من الاستفادة القصوى منها حيث اكدت دراسة (جين Jin, ٢٠٠٨) على أن بناء نظام مركزى فى المؤسسات الحكومية لدمج وربط عمليات تدفق المعلومات ووضع نظام لأمن المعلومات يضمن تحقيق أقصى عائد ممكن من تقاسم المعلومات مع المشروعات الاجتماعية .

وجاء في نهاية الترتيب تقدم الجهات المختلفة المعلومات عن طريق النشر الاستباقى في وسائل الإعلام المختلفة بمتوسط حسابي (١.٩) أى ان الجهات المالكة للمعلومات لا تلتزم بالنشر الاستباقى للمعلومات وطرحها بوسائل الاعلام المختلفة دون الانتظار لتقديم طلبات للمعلومات مِن مَن يحتاجها من الباحثين ، وهو ما قد يرجع الى عدم وجود تشريع قانونى يلزم الجهات المعنية بالمعلومات من الإفصاح عن ما تملكه من معلومات ونشرها استباقا حيث اكدت دراسة (توماس Thomas، ٢٠٠٧) على ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية خلال عملية التخطيط لتحسين تدفق المعلومات وزيادة احتمالات نجاح المشروع .

جدول (٥) الفروق المعنوية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بواقع تداول المعلومات في بحوث التخطيط الاجتماعي باستخدام اختبار T-Test

(ن=٩٠)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	واقع تداول المعلومات في بحوث التخطيط الاجتماعي	حكومي	٤٣	٢.١١	٠.٢١	٨٨	٢.٦٤٣	*
		غير حكومي	٤٧	٢.٢٤	٠.٢٥			

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية فيما يتعلق بواقع تداول المعلومات في الجهات الحكومية وغير الحكومية لصالح الجهات غير الحكومية ، وهو ما قد يرجع الى أن الجهات الحكومية مرتبطة بنظام بيروقراطى مع انتشار ثقافة التستر على المعلومات لدواعى الامن القومى ، وغياب الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد ، فى حين تشكل الجهات غير الحكومية نموذجا لمنظمات المجتمع المدنى الاكثر انفتاحا ومرونة و الامر هنا يتطلب ايضا مزيد من التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية كما اكدت دراسة (نيلسون ٢٠١٥ ,Nelson) على أهمية بناء العلاقات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وأهمية التنسيق بينها لتحسين تبادل المعلومات وإيجاد وفرة من آليات تبادل المعلومات ، الأمر الذي يسهم في التشبع من المعلومات ويحسن الوصول للمعلومات .

جدول (٦) يوضح توزيع مفردات مجتمع البحث وفقا لأرائهم بالنسبة لتأثيرات صعوبة تداول المعلومات على كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية

(ن=٩٠)

م	التأثيرات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	صعوبة اختيار قضية البحث الرئيسية وتحديد قضاياها الفرعية	٥٥	٦١.١	٢٨	٣١.١	٧	٧.٨	٢.٥٣	٠.٦٤	١
٢	ضعف الدلالات اللازمة لبناء وتدعيم مشكلة البحث	٤٤	٤٨.٩	٤٠	٤٤.٤	٦	٦.٧	٢.٤٢	٠.٦٢	٢
٣	عدم القدرة على تحديد الأهمية المجتمعية للدراسة	٢٧	٣٠	٤٤	٤٨.٩	١٩	٢١.١	٢.٠٩	٠.٧١	١٣
٤	بحثية غير مناسبة لدراسة استراتيجية اختيار قضية البحث	٢٣	٢٥.٦	٥٦	٦٢.٢	١١	١٢.٢	٢.١٣	٠.٦	١١
٥	عدم القدرة على تحديد الإطار العام لمجتمع البحث بدقة	٣٨	٤٢.٢	٤٤	٤٨.٩	٨	٨.٩	٢.٣٣	٠.٦٤	٤
٦	صعوبة تحديد حجم عينة الدراسة	٣١	٣٤.٤	٥٢	٥٧.٨	٧	٧.٨	٢.٢٧	٠.٦	٥
٧	عدم القدرة على اختيار طريقة سحب العينة الأنسب للدراسة	٢٦	٢٨.٩	٥٥	٦١.١	٩	١٠	٢.١٩	٠.٦	٦
٨	عدم القدرة على تحديد المجال المكاني الأنسب للدراسة	٣٤	٣٧.٨	٣٩	٤٣.٣	١٧	١٨.٩	٢.١٩	٠.٧٣	٨
٩	طول الفترة الزمنية لجمع البيانات من الميدان	٤٦	٥١.١	٣٣	٣٦.٧	١١	١٢.٢	٢.٣٩	٠.٧	٣
١٠	ضعف منطقية تفسير نتائج النهائية للدراسة	١٤	١٥.٦	٧١	٧٨.٩	٥	٥.٦	٢.١	٠.٤٥	١٢
١١	صعوبة التعميم لنتائج الدراسة	٢٨	٣١.١	٥٠	٥٥.٦	١٢	١٣.٣	٢.١٨	٠.٦٥	٩
١٢	صياغة غير متكاملة لمقترحات الدراسة وتوصياتها	٢٧	٣٠	٥١	٥٦.٧	١٢	١٣.٣	٢.١٧	٠.٦٤	١٠
١٣	عدم القدرة على وضع مقترحات لخطط بحثية مستقبلية	٣٠	٣٣.٣	٤٧	٥٢.٢	١٣	١٤.٤	٢.١٩	٠.٦٧	٧
	المتغير ككل							٢.٢٤	٠.٣٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **تأثيرات صعوبة تداول المعلومات على كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية "** متوسط " حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٤) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي حيث جاء في الترتيب الأول صعوبة اختيار قضية البحث الرئيسية وتحديد قضاياها الفرعية بمتوسط حسابي (٢.٥٣) ، وجاء بالترتيب الثاني ضعف الدلالات اللازمة لبناء وتدعيم مشكلة البحث بمتوسط حسابي (٢.٤٢) ، ثم جاء بالترتيب الثالث طول الفترة الزمنية لجمع البيانات من الميدان بمتوسط حسابي (٢.٣٩) يليه عدم القدرة على تحديد الإطار العام لمجتمع البحث بدقة بمتوسط حسابى (٢.٣٣) وبالتالى صعوبة تحديد حجم عينة الدراسة بمتوسط حسابى (٢.٢٧) .

وهو ما يؤكد أهمية المعلومات فى انجاز عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية ، حيث عدم قدرة الباحث على الوصول الى المعلومات المناسبة لموضوع بحثه يضعه امام موقف عجز أمام صياغة مشكلة بحثه بطريقة صحيحة وتحديد متغيراتها وقضاياها الفرعية وإيجاد الاسانيد والمبررات لاختيار قضية البحث التى تعتمد على الاحصاءات والمعلومات الدقيقة والحديثة عن الواقع الاجتماعى وينسحب ذلك على عدم قدرته على تحديد حجم مجتمع البحث المرتبط بالقضية والإطار العام له وبالتبعية تحديد الحجم الامثل للعينة الممثلة لمجتمع البحث ، الامر الذى يؤثر بالسلب على كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية .

بينما جاء في نهاية الترتيب عدم القدرة على تحديد الأهمية المجتمعية للدراسة بمتوسط حسابي (٢.٠٩) مما يؤكد على عدم قدرة الباحثين على تحديد تأثير عدم الوصول الى المعلومات على تحديد الاهمية المجتمعية لقضية البحث .

وقد جاءت النتائج متوافقة مع نتائج دراسة (Roxanne Connelly & oth., 2016) ودراسة (منصور القحطانى ٢٠٠١) ونتائج دراسة (هالة خورشيد) وجميعهم اكدوا على ان صعوبة الوصول الى المعلومات من اهم المعوقات التى تعوق البحث العلمى وتعوق الباحثين عن انجاز ابحاثهم ، وان تداول المعلومات يوفر كم هائل من البيانات تخدم الباحثين في مجال البحوث الاجتماعية .

جدول (٧) توزيع مفردات مجتمع البحث وفقا لأرائهم بالنسبة للإجراءات التى يتخذها الباحث فى حلة عدم القدرة على الوصول الى المعلومات

(ن=٩٠)

م	الاجـراءات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تغيير قضية البحث واختيار قضية أيسر في الحصول على المعلومات	٢٢	٢٤.٤	٥١	٥٦.٧	١٧	١٨.٩	٢.٠٦	٠.٦٦	٩
٢	اللجوء إلى احد الوسائل غير الرسمية للحصول من الجهة مالكة المعلومات على المعلومات	١٥	١٦.٧	٦٧	٧٤.٤	٨	٨.٩	٢.٠٨	٠.٥	٨
٣	الاضطرار إلى اقتباس المعلومات المطلوبة من البحوث والدراسات السابقة	٢٣	٢٥.٦	٤٨	٥٣.٣	١٩	٢١.١	٢.٠٤	٠.٦٩	١٠
٤	الاستناد إلى معلومات قديمة لعدم توفر الأحدث منها	٢٧	٣٠	٥٣	٥٨.٩	١٠	١١.١	٢.١٩	٠.٦٢	٤
٥	تجنب استخدام تحليل المضمون بالرغم من مناسبته لقضية الدراسة لصعوبة الحصول على الرسمية المستندات والأوراق	٣١	٣٤.٤	٥٦	٦٢.٢	٣	٣.٣	٢.٣١	٠.٥٣	١
٦	تغيير مجتمع البحث لعدم توفر معلومات كافية عنه	٢٥	٢٧.٨	٤٩	٥٤.٤	١٦	١٧.٨	٢.١	٠.٦٧	٧
٧	اللجوء إلى قضايا بحثية لا تتطلب معلومات دقيقة	٢٩	٣٢.٢	٤٣	٤٧.٨	١٨	٢٠	٢.١٢	٠.٧٢	٦
٨	اللجوء إلى قضايا بحثية لا تتطلب معلومات حساسة	٢٦	٢٨.٩	٥٣	٥٨.٩	١١	١٢.٢	٢.١٧	٠.٦٢	٥
٩	اللجوء إلى قضايا بحثية لا تتطلب معلومات ذات بعد أمنى	٣٣	٣٦.٧	٤٦	٥١.١	١١	١٢.٢	٢.٢٤	٠.٦٦	٣
١٠	تغيير المجال المكاني للدراسة إلى أخر أكثر الحصول على المعلومات تيسيرا في	٢٨	٣١.١	٥٦	٦٢.٢	٦	٦.٧	٢.٢٤	٠.٥٧	٢
	المتغير ككل							٢.١٦	٠.٣٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى الإجراءات التى يتخذها الباحث فى حالة عدم القدرة على الوصول الى المعلومات "متوسط "حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٦) ، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي حيث جاء في الترتيب الأول تجنب استخدام تحليل المضمون بالرغم من مناسبته لقضية الدراسة لصعوبة الحصول على المستندات والأوراق الرسمية بمتوسط حسابي (٢.٣١) ،

وجاء بالترتيب الثاني تغيير المجال المكاني للدراسة إلى أخر أكثر تيسيرا في الحصول على المعلومات بمتوسط حسابي (٢.٢٤) ، ثم جاء بالترتيب الثالث اللجوء إلى قضايا بحثية لا تتطلب معلومات ذات بعد أمنى بمتوسط حسابي (٢.٢٤) ، وهو ما يؤكد التأثير الهائل لتداول المعلومات على عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية مما يضطر الباحث الى التحايل على الموقف أو تغيير اجراءاته المنهجية وتجنب الاعتماد على ادوات بحثيه او اجراءات منهجية معينة كتحليل المضمون أو المقابلات مع المسئولين الخ ... او تغيير المجال المكانى ، او يضطر الى الغاء قضية البحث والبحث عن قضية بحثية اخرى لا تتطلب معلومات معينة من جهة معروف عنها الامتناع عن توفير المعلومات للباحثين .

بينما جاء في نهاية الترتيب الاضطرار إلى اقتباس المعلومات المطلوبة من البحوث والدراسات السابقة بمتوسط حسابي (٢.٠٤) وهو ما يؤكد التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمى والأمانة العلمية فى نقل واقتباس المعلومات من مصادرها الاصلية .

جدول (٨) توزيع مفردات مجتمع البحث وفقا لأرائهم حول آليات تداول المعلومات لتحقيق كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية

(ن=٩٠)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	استصدار قانون تداول المعلومات في مصر لتنظيم الحق في إتاحة وتداول المعلومات	٧٢	٨٠	١٦	١٧.٨	٢	٢.٢	٢.٧٨	٠.٤٧	٦
٢	نشر الوعي بأهمية المعلومات في أنجاز البحوث الاجتماعية وبحوث الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة	٧٣	٨١.١	١٦	١٧.٨	١	١.١	٢.٨	٠.٤٣	٤
٣	التزام الجهات المعنية بالإفصاح الاستباقى عن المعلومات التي تمتلكها في إطار المسموح به قانونا	٧٨	٨٦.٧	١١	١٢.٢	١	١.١	٢.٨٦	٠.٣٨	٢
٤	إعطاء الحرية للباحثين في الحصول على المعلومة بالطريقة التي تناسبهم كالإطلاع أو النسخ أو النقل بالكتابة	٧٧	٨٥.٦	١١	١٢.٢	٢	٢.٢	٢.٨٣	٠.٤٣	٣
٥	تحديد فترة زمنية معلنة للاستجابة لطلب المعلومة من الباحثين	٥١	٥٦.٧	٣٨	٤٢.٢	١	١.١	٢.٥٦	٠.٥٢	١٠
٦	وضع نظام لتسديد رسوم معقولة للحصول على المعلومات	٥٣	٥٨.٩	٣٤	٣٧.٨	٣	٣.٣	٢.٥٦	٠.٥٦	١١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
٧	توقيع العقوبات القانونية على الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تمتنع عن توفير المعلومات لأغراض البحث	٦٦	٧٣.٣	٢٠	٢٢.٢	٤	٤.٤	٢.٦٩	٠.٥٥	٩
٨	إنشاء هيئة تمكن الباحثين من الاستئناف أمامها في حالة رفض الجهة مالكة المعلومات الإفصاح عنها	٦٦	٧٣.٣	٢١	٢٣.٣	٣	٣.٣	٢.٧	٠.٥٣	٨
٩	إلزام كل جهة بنشر قائمة بما تملكه من سجلات وقواعد ولوائح وتعليمات ووثائق بحيث يعرف كل باحث ما يطلبه من معلومات	٧٩	٨٧.٨	١٠	١١.١	١	١.١	٢.٨٧	٠.٣٧	١
١٠	التنوع في طرق طلب الباحثين للمعلومات والحصول عليها سواء يدويا أو الكترونيا	٧٠	٧٧.٨	١٩	٢١.١	١	١.١	٢.٧٧	٠.٤٥	٧
١١	تحديد كل جهة قائمة بنوعية المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها لدواعي أمنية أو تمثل ضررا اقتصاديا أو شخصيا أو دبلوماسيا	٧٤	٨٢.٢	١٤	١٥.٦	٢	٢.٢	٢.٨	٠.٤٥	٥
	المتغير ككل							٢.٧٥	٠.٣٢	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **آليات تداول المعلومات لتحقيق كفاءة عملية البحث فى الخدمة الاجتماعية "** مرتفع " حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي حيث جاء في الترتيب الأول إلزام كل جهة بنشر قائمة بما تملكه من سجلات وقواعد ولوائح وتعليمات ووثائق بحيث يعرف كل باحث ما يطلبه من معلومات بمتوسط حسابي (٢.٨٧)، وجاء بالترتيب الثاني التزام الجهات المعنية بالإفصاح الاستباقى عن المعلومات التي تمتلكها في إطار المسموح به قانونا بمتوسط حسابي (٢.٨٦) ، ثم جاء بالترتيب الثالث إعطاء الحرية للباحثين في الحصول على المعلومة بالطريقة التي تناسبهم كالإطلاع أو النسخ أو النقل بالكتابة بمتوسط حسابي (٢.٨٣) ، يليه نشر الوعي بأهمية المعلومات في أنجاز البحوث الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢.٨)

وأخيرا جاء في نهاية الترتيب تحديد كل جهة قائمة بنوعية المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها لدواعي أمنية أو تمثل ضررا اقتصاديا أو شخصيا أو دبلوماسيا بمتوسط حسابى (٢.٨) ووضع نظام لتسديد رسوم معقولة للحصول على المعلومات بمتوسط حسابي (٢.٥٦).

ويؤكد الجدول السابق ان الباحثين فى الخدمة الاجتماعية يدركون اهمية تداول المعلومات فى تحقيق كفاءة البحث فى الخدمة الاجتماعية ، وأهمية اتخاذ تدابير وتصميم الآليات المناسبة لضمان الحق فى تداول المعلومات والتى تتلخص فى استصدار القوانين والتشريعات التى تلزم المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية على النشر الاستباقى للمعلومات والإفصاح عن ما تملكه من معلومات ، وما يمكن ان تنشره وما لا يمكن ان تنشره من معلومات قد تضر بالصالح العام او بأمن وسلامة المواطنين ،مع تنظيم الكيفية التى يمكن بها حصول الباحثين على المعلومات بالطرق والأساليب التى تناسبهم ، وأيضا التأكيد على اتخاذ التدابير اللازمة لنشر الوعى بأهمية المعلومات للبحوث الاجتماعية وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة للدراسة ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (عمر سليمان نصر الله ٢٠١٢) ودراسة (لانا خالد الفطيفان ٢٠١٣) و دراسة (نيلسون ٢٠١٥ ,Nelson) التى اكدت على ضرورة إيجاد وفرة من آليات تبادل المعلومات ،.

الأمر الذي يسهم في التشبع من المعلومات و تحديد قيمة المعلومات ، وتحديد الاستجابات الملائمة على المعلومات ، سد الثغرات المحتملة في تبادل المعلومات ، وتحسين الاعتقاد في صحة المعلومات المتشاركة مما يكون له عائد على تحسين البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية حيث ان لها اهمية فى الوصول الى دقة أفضل لتحديد خطوات البحوث والوصول بنتائجها الى صورة افضل من التحليل الكيفى و الاحصائى ، وتيسير الحصول على المعلومات والمعارف المحلية والدولية وزيادة الارتباط بين المؤسسات العلمية وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية كما ورد فى نتائج دراسة (ابو النجا العمرى) .

سادسا : آليات مقترحة لتداول المعلومات لتحسين كفاءة بحوث الخدمة الاجتماعية :

انطلاقا من الاطار النظرى للدراسة ونتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية الحالية والتى اوضحت اهمية تداول المعلومات فى تحقيق كفاءة عمليات البحث فى الخدمة الاجتماعية لما للمعلومات من اهمية بالغة فى انجاز البحوث الاجتماعية ، ولذا تحاول الباحثة طرح بعض من الآليات التى تحقق التداول الجيد للمعلومات بما قد يسهم بفعالية فى تحسين عمليات البحث فى الخدمة الاجتماعية وهى :

١- بروتوكولات تعاون بين الجامعات ووزارة التعليم العالى وبين الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية الاخرى بما يسمح للباحثين من الوصول الجيد الى المعلومات اللازمة لإجراء بحوث الخدمة الاجتماعية بكفاءة .
٢- برنامج وطنى لنشر الوعى بأهمية المعلومات والحق فى تداول المعلومات كأحد حقوق الانسان الذى كفلها الدستور .
٣- التطبيق الجيد للحوكمة او الحكم الرشيد فى المنظمات الحكومية وغير الحكومية للعمل على مكافحة الفساد .
٤- برنامج وطنى لنشر ثقافة الشفافية والحق فى المعرفة كآلية لخلق مناخ مدعم للحق فى تداول المعلومات .
٥- نظم معلوماتية تمكن الجهات الحكومية وغير الحكومية من التعامل الجيد مع ما تملكه من معلومات من حيث التنظيم والتصنيف والعرض فى سلاسل زمنية والتحيث المستمر .

٦- استصدار قانون الحق فى تداول المعلومات كأحد الحقوق الاساسية التى كفلها الدستور المصرى ٢٠١٤ والذى يجب ان يتضمن القواعد والإجراءات التالية فى لائحته التنفيذية :

أ- إلزام كافة الجهات وبصفة خاصة الحكومية بنشر قائمة بما تملكه من سجلات وقواعد ولوائح وتعليمات ووثائق

ب- الزام الجهات المختلفة بالإفصاح الاستباقى عن المعلومات التي تمتلكها في إطار ما يسمح به القانون

ت- إعطاء الحرية لطالبى المعلومات في الحصول على المعلومة بالطريقة التي تناسبهم كالإطلاع أو النسخ أو النقل بالكتابة

ث- تحديد كل جهة قائمة بنوعية المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها لدواعي أمنية أو تمثل ضررا اقتصاديا أو شخصيا أو دبلوماسيا

ج- الزام الجهات المختلفة بتقديم تفسيرات مبررة فى حالة رفض الافصاح عن المعلومات

ح- تحديد اجراءات طلب المعلومة والتى تشتمل على الوقت اللازم للرد على طلبات الحصول على المعلومات ، والتكلفة التى يتحملها طالب المعلومة للحصول عليها ، وأخيرا حق كل شخص فى الإطلاع على الوثائق الأصلية التى يطلبها ونسخها بأى أدوات يملكها الجهاز او يملكها طالب المعلومة بشرط ألا تلحق ضررا بالوثائق الأصلية .

خ- تنظيم حق الاستئناف امام هيئة مستقلة فى حالة رفض الجهة مالكة المعلومات الافصاح عنها

د- تحديد عقوبات حجب المعلومات أو تعطيل اعطائها او اعطائها منقوصة أو غير صحيحة عن قصد .

ذ- تنظيم الوصول للمعلومات عبر المواقع الالكترونية .

ر- إلزام المؤسسات العامة بتنظيم اجتماعات عامة مفتوحة للجماهير لإعلامهم بما تقوم به المؤسسة من أعمال .

ز- حماية المخبرين : اى حماية الافراد الذين يقومون بإفشاء معلومات ذات صفة سرية بحسن نية أو ارتكاب اخطاء غير مقصودة عند ممارستهم لأعمالهم .

مراجع الدراسة :

1- CIPE, Freedom of Information and transparency In Egypt, Center For International Private Enterprise, Washington DC, ٢٠١٠ .p:(9)
2- Hassan Karim , "The Concept of Good Governance' In : CIPE, Freedom of Information and transparency In Egypt, Center For International Private Enterprise , op-cit. p ;(10)
3- www.Business Dectionary . com .3\12\2016
4- Better Governance for Development in the Middle East and North Africa, World Bank, 2004.p:(3)
5- Cecelia Bergman , and others, Our Rights Our Information , Empowering people to demand rights through knowledge, Maja Daruwala and Venkatesh Nayak ,Commonwealth Human Rights Initiative,2007 .p:(1)
6- Cecelia Bergman ,op – cit . p:(10)
7- Michael J. Palenchar , Encyclopedia of Public Relations Right to Know , SAGE Publications, Inc. , 2013 . p:(2)
8- Cecelia Bergman, op – cit. p:(10)
٩- محمد عويس ، البحث فى الخدمة الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . ص : (٢٧)
١٠-سماح سالم ، البحث الاجتماعى الاساليب – المناهج – الاحصاء ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ . ص : (٦٤)
١١-فيدان عمر مسلم ، الاستخدام العادل بين الملكية الفكرية و حرية تداول المعلومات ، بحث منشور ، المؤتمر القومي الرابع للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات بعنوان القراءة والمعلومات للجميع في مصر ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٠.
12-Mzi Memeza , Weaknesses in Access to Information Laws in SADC and in Developing Countries, the Access to Information Program of the Freedom of Expression Institute, SADC, 2005.
13-Xiaohua Zhu ,The Access Right To Digital Legal Information : A Historical Case Study Of Lexis , University Of Wisconsin - Madison, 2011.
14-Anna-Marie Arnold, A situational analysis of national information policy, with special reference to South Africa , University of South Africa (South Africa), ProQuest Dissertations Publishing, 2007.
15-Alhalalat, Saleh Ismail, Information flow in virtual organizations Loughborough University , UK., Pro -Quest Dissertations Publishing, 2005.
16-Paritosh Shroff , Securing information flow at runtime , The Johns Hopkins University, ProQuest Dissertations Publishing, 2009.
17-Liu, Hong Jin , Study on E-Government of information source sharing, Renmin University of China , ProQuest Dissertations Publishing, 2008.
18-George, Ryan Thomas , Information flow to support front end planning Clemson University, ProQuest Dissertations Publishing, 2007.
19-Vincent Kazmierski, Something to talk about: Applying the unwritten principle of democracy to secure a constitutional right to access government information in Canada University of Toronto (Canada) , 2008.
20-Cheryl Ann Bishop, Internationalizing the right to know: Conceptualizations of access to information in human rights law, The University of North Carolina at Chapel Hill, ProQuest Dissertations Publishing, 2009.

٢١-عمر سليمان نصر الله ، بناء مجتمع المعرفة بين الحق في الوصول إلى المعلومات والتحديات : الواقع والمأمول بحث منشور ، المؤتمر الثالث والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات قطر ٢٠١٢.
٢٢-لانا خالد سلامة القطيفان، دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الاعلامية في الاردن ، بحث غير منشور ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١٣ .
٢٣-نهى الشوبرى ، دى التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبة في عملياتها، بحث غير منشور ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ٢٠١٢ .
24-Kelefa Mwantimwa , The use of pull information mode to support poverty reduction programs in rural Tanzania: A case of Monduli and Bagamoyo districts ,Universities Antwerp (Belgium) , 2012.
25-Nelson Torres, Protecting the Maritime Domain through Inter-organizational Information Sharing,. North central University, ProQuest Dissertations Publishing, 2015.
26-Martin Gill ,Stehen Crane, The Role and Importance of A study of The Conditions That Generate and Undermine Sensitive in Formation Sharing, Macmillan Publishers Ltd., Security Journal , 2015.
27-Mc Grane, Stephen J , Knowledge Sharing in Multicultural Organizations, Walden University, ProQuest Dissertations Publishing, 2016
28-Andrew E. Roth, Knowledge Sharing Intentions in Wholesale Distribution Organizations , Doctoral Study , Walden University 2016.
٢٩-ابو النجا العمرى دور ، وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصالات لتحسين البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية - دراسة مطبقة على الباحثين الجدد في كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، بحث منشور ، المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٢ .
30 - Roxanne Connelly & oth., The role of administrative data in the big data revolution in social science research, journal of Social Science Research, vol. (59),2016.
٣١- ميرفت محمد ارضي ، تصور مقترح لتجويد البحث العلمى في الجامعات الفلسطينية ، بحث منشور ،، المؤتمر العربى الدولى الثانى لضمان جودة التعليم العالى ، البحرين ، ٤-٥ ابريل ٢٠١٢)
٣٢- منصور عوض القحطانى ، تمويل البحث العلمى فى الجامعات السعودية وسبل تنميته ، بحث منشور ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠١.
٣٣- عبد الله المجيد ، سالم شما ، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق -المجلد (٢٦) ، العدد (١+٢) ٢٠١٠ .
٣٤- هالة خورشيد ، معوقات البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية - الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣ .
٣٥- ماجد عثمان وآخرون ، ماجد عثمان و اخرون ، حالة المعلومات فى مصر ، المركز المصرى لبحوث الراى العام (بصيرة) ، القاهرة ، ٢٠١٥ .
٣٦- فوزي غرايبية ، نعيم دهمش ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ . ص: (١١٠)
٣٧- عبد الباسط حسن ، اصول البحث الاجتماعى ،ط ٤ ، مكتبة وهبة ، ٢٠١١ ص : (١٢٦)
٣٨- هشام سيد عبد المجيد ، البحث فى الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠٠٦ .
39- Sotirioss Sarantakos ,Social Research, London ,The Macmillan Press Ltd., 1993 . P: (2)
40- Irene Hall & David Hall , Evaluation and Social research , Introducing Small – Scale Practice ,Palgrave Macmillan , N.Y., 2004. p;(5)

٤١- طلعت مصطفى السروجى واخرون ، البحث فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ،جامعة حلوان ، ٢٠٠٣. ص: (٣٥)
٤٢- طلعت السروجى ، رياض حمزاوى ، البحث فى الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ، دار القلم للنشر والتوزيع ، دبى ، ١٩٩٨ . ص : (٦)
43- Margaret Al soton & Wendy Bowles ,Research for Social Work , Rutledge ,N.y. , 2003 . p ;(20)
44- Margaret Soton , Wedny Bowles , Research for Social Work , Routledge N.Y., 2003 p : (32)
٤٥- أنول باتشرجى ، بحوث العلوم الاجتماعية ، المبادئ والمناهج والممارسات ، ترجمة : خالد بن ناصر ال حيان ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٥ . ص : (٦٢-٩٦)
٤٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مؤسسة دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ . ص : (٥٣٦)
٤٧- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة كنعان ، بيروت ١٩٨٢ . ص : (٣٨)
٤٨- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ . ص : (١٣٥)
49- What Are The Standards For Quality Research ? Technical Research Brief , no.(9) , National Center of Disability Research , 2005 . p: (2)
50- http://www.almaany.com . 11\12\2016
٥١- ايمن يس عمر ، تعليمنا بين أراء النخبة وتأثير الثقافة الالكترونية ، القاهرة ، مؤسسة طيبة ،٢٠١١ . ص : (١١٧)
٥٢- عمر سليمان فضل الله ، بناء مجتمع المعرفة بين الحق في الوصول إلى المعلومات والتحديات : الواقع والمأمول بحث منشور ، المؤتمر الثالث والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات قطر ، ٢-١٢ . ص : (١٧٢)
53- Cecelia Bergman , and oth., Our Rights Our Information , Empowering people to demand rights through knowledge ,op-cit , p : (10)
54- United Nations Development Program , bureau for Development Policy ,Democratic Governance Group , the Right to Information Practical Guidance Note , 2004 . p; (5)
٥٥- دليل حق تداول المعلومات ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ٢٠١٤ القاهرة. http://anhri.net/15\12\2016
٥٦- عمر سليمان فضل الله مرجع سبق ذكره . .ص : (١٣٧)
57- Louise Krabbe Boserup, Jens Peter Christensen, An Introduction to Openness and Access to Information , Copenhagen, KL , 2005 .p;(5)
58- Ibid ; p:(15)
٥٩- ماجد عثمان وآخرون ، حالة المعلومات فى مصر ، مرجع سبق ذكره . ص : (٣٢)
60- Carlyn Hambuba , Freedom of Information (FOI) & Women's Rights in Africa, , African Women's Development and Communication Network (FEMNET) 2009. P: (6)
61- David Banisar , Freedom 0f Information Around the World 2006 , A Global Survey of Access to Government Information Laws ,Privacy International, 2006 . p:(6)
٦٢- مارينا عادل وآخرون ، آليات إتاحة وتداول المعلومات – دراسة مقارنة ، مركز دعم لتقنية المعلومات ، القاهرة ، ٢٠١٣ . ص : (٧)
٦٣- ماجد عثمان واخرون ، حالة المعلومات فى مصر ، مرجع سبق ذكره . صص : (٢٥-٢٦)
٦٤- المرجع السابق : ص : (٢٧)

65- Louise Krabbe Boserupm, op –cit. p;(8)
66- African Women's Development and Communication Network (FEMNET) 2009 .p :(10)
67- Louise Krabbe Boserupm, op –cit p;(9)
68- International Right to Know Day, 10 Principles on the Right to Know m– 28 SEPTEMBER 2005.